فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار انه لا يفلح الظالمون

Voice of Bahrain

BM Box 6135, London WC1N 3XX

E-mail: bahrain@compuserve.com, **web site**: www.vob.org

العدد 247، اغسطس 2003، جمادى الثانية 1424 هـ

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

صوت البحرين

واجهوا التجنيس السياسي، فهويتكم مهددة

لم يواجه شعب عربي او مسلم محاولات طمس هويته الثقافية وتهميشه في ارضه (في ما عدا الشعب الفلسطيني) ما يواجهه شعب البحرين اليوم. ولربما سعت بعض الحكومات للتلاعب السكاني لاهداف سياسية، ولكن ذلك التلاعب، ان حدث، ففي الخفاء وبشكل خجول ومبهم. اما في البحرين فالجريمة تمارس يوميا وتؤطر بمرسوم ملكي رهيب يسمح باعطاء الجنسية البحرينية لكل خليجي يرغب فيها. فأين حدث مثل هذا الاجرام بحق شعب من الشعوب؟ هل تستوعب هذه الجزيرة التي لا يصل عدد سكانها الاصليين (اي من غير العمالة الاجنبية) نصف المليون انسان، تجنيس عشرين مليون مواطن خليجي؟ ولماذا وشعوب الخليج الاخرى تعيش اوضاعا سياسية واقتصادية تفوق كثيرا ما يعيشه اهل البحرين من عوز وقمع سياسي؟ ثم لماذا هذا الدجل الذي يمارسه رموز العائلة الخليفية الحاكمة بتصريحاتهم الكاذبة البعيدة عن الحقيقة؟ ففي مطلع يوليو 2001 يصرح الشيخ راشد آل خليفة، مدير الهجرة والجوازات ان عائلته اعطت الجنسية البحرينية لخمسين الف اجنبي في خمسين عاما، بينما تجيب الحكومة الشهر الماضي على سؤال من احد اعضاء مجلس الملك حول التجنيس مدعية ان من تم تجنيسهم في تلك الفترة لا يتجاوز الـ 35 الفا؟ لماذا هذا اللعب على الذقون والتلاعب بالحقائق والارقام؟

كان الشعب يطالب باعادة دستوره التعاقدي الشرعي، لكن هذا الطلب اصبح اليوم أقل اهمية من الناحية الاستراتيجية من سياسة التجنيس السياسي لان الدساتير تأتي وتذهب، وما يتم اقراره اليوم من دساتير او قوانين بزول بعد حين عندما تتغير الظروف. الامر الذي لا يخضع للتغير هو التركيبة السكانية. لقد اصبحت المشكلة اليوم مسألة وجود قبل ان تكون مسألة حقوق. فما جدوى الحقوق اذا لم يكن هناك وجود؟ وبالتالي ترى العائلة الخليفية ان هذه الوسيلة هي انجع الوسائل لاحتواء الرفض الشعبي لتعسفها وقمعها. وامام هذه العائلة امثلة عديدة. فقد تمكن الاستيطان البريطاني من الهيمنة المطلقة على استراليا ونيوزيلاندا، وحكم جنوب افريقيا وروديسيا (زيمبابوي لاحقا)، وكذلك الولايات المتحدة التي تعرض سكانها الاصليومن الهنود الحمر لابادة جماعية. ولكن المثال الاوضح والذي تستفيد منه العائلة الحاكمة كثيرا هو ما يحدث في الاراضي المحتلة من تغيير ديمغرافي. فبعد خمسين عاما من تفعيل مبدأ استقدام يهود العالم الى فلسطين، اصبح المستوطنون يمثلون الاغلبية الساحقة من شعب فلسطين، واصبح امرا صعبا للغاية قلب التوازن السكاني فيها. وقد استفادت العائلة الحاكمة في البحرين عبر الاتصالات السرية والعلنية مع قوات الاحتلال الاسرائيلية، التي لم يكن اللقاء بين ولي العهد ووزير الخارجية الاسرائيلي في الاردن قبل اسبوعين الا امتدادا لها، من الخبرات الاسرائيلية في القمع وتغيير الحقائق. وفي 1998 ذكرت صحيفة معاريف الاسرائيلية ان الاستخبارات البحرينية استعانت بالموساد الاسرائيلي لقمع الانتفاضة الشعبية في البحرين، نظرا لتجربته في التصدي للانتفاضة الفلسطينية. و تمت الاستفادة من المشورات الاسرائيلية وتلك التي قدمتها جهات اخرى في تنفيذ تغيير التركيبة السكانية، واحيط تنفيذ الجريمة بصمت مطبق وانكار مستمر لوجود تلك السياسة والخطة. ولم تتضح ابعادها حتى الآن، خصوصا مع استمرار حالة التخدير في الجسد الوطني عموما، ان التجنيس السياسي يمثل اكبر خطر على هوية البحرين وشعبها منذ الاحتلال الخليفي لهذه الجزر، وبسبب الصمت الذي يحاط به تنفيذ الجريمة لا يشعر الجسد البحريني بها، تماما كما فعل النظام عندما احاط جريمة تغيير الدستور بسرية مطلقة ولم يفصح عنها الا بعد ان انتهى تنفيذ الجريمة. وهذه الجريمة، كما ذكرنا، ذات بعد استراتيجي ولا تقتصر آثارها على الوضع الحالي بل سوف تغير هوية البلاد جذريا. و لذلك فهناك استغراب من الصمت المطبق للفعاليات الدينية والسياسية ازاء هذه الجريمة التي أعلن النظام عنها بوضوح وينفذها باصرار متحديا مشاعر الشعب. النظام هو الذي يمتلك الارقام حول التجنيس السياسي وبالتالي فلن يفصح عنها. وحين تكتشف لاحقا فسوف يكون الوقت متأخرا لمواجهة تبعاتها.

البقية على صفحة 8

* عاد الشيخ عبد الأمير الجمري مساء أمس السبت إلى أرض الوطن بعد غياب دام 14 شهرا كان يتلقى خلالها العلاج، وكان في مقدمة مستقبلي الشيخ الجمري كبار علماء البحرين يتقدمهم السيد جواد الوداعي والشيخ عيسى قاسم والسيد عبدالله الغريفي.
ولم تكن عودة الشيخ كسابقتيها، إذ كانت له عودتان في العامين1995 و1999استقبل فيهما استقبالين تاريخيين احتشد فيهما آلاف من الشعب البحراني ولم تكن ظروف العودة الثالثة التي عادها الشيخ أمس تسمح بهذا الحشد الكبير، إذ حرص مكتبه على تعتيم موعد وصوله لنصائح طبية.

* قام شباب الدراز صباح 27 يوليو بلصق أكثر من 700 صورة لشهداء البحرين على جدران البلدة وعلى أعمدة الكهرباء. وقال بعض المشاركين في هذه الحملة انها "بداية مسيرة ممتدة من المطالبة بالحقوق المشروعة" مؤكدين انهم لن يسمحوا باستمرار الوضع السيء، وان حركتهم ستتواصل.

* أطلق سماحة الشيخ عيسى احمد قاسم في خطبة صلاة الجمعة 4/7/2003م نداء مهما حول الوضع المحلي. وجاء هذا النداء في الوقت الذي يتكابد فيه الجوع والضيق والحرمان الذي يعيشه المواطن البحريني الذي مضت سنوات نعمره وهو يجول في شوارع المملكة من وزارة الى وزارة ومن شركة الى شركة بحثاً عن رزق يسد به رمق الجوع ويستر به نفسه، وفي هذا الوقت لا زال باب التجنيس مفتوحا ليضيق الدائرة على أبناء الوطن المسؤولون في سبات عميق عن هذه الكارثة التي ستحل على بلادنا.

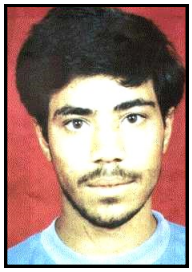

•
* في الذكرى السابعة لاستشهاده، اقيم تأبين خاص لتأبين الشهيد علي طاهر بمشاركة عدد من الشخصيات. وكان قد استشهد في 2 يوليو 1992 في ذروة الانتفاضة الشعبية. وشارك في حفل التأبين الذي أداره الاستاذ ابراهيم اسماعيل كل من الدكتور عبد العزيز أبل، رئيس مركز البحرين لحقوق الانسان والاستاذ عبد الوهاب حسين. وتلا القرآن بصوته العذب الاخ مؤيد الشيخ.

اجتهد حضور جمعية المهندسين مساء الأربعاء 2 يوليو لكي يغالبوا دموعا قديمة لئلا تنزلق مجددا وهم يحيون ذكرى استشهاد محمد بونفور الذي حلق بعيدا وهو ابن التاسعة والعشرين، في حفل التأبين الذي تأخر عن الملأ ثلاثين عاما، والذي نظمته جمعية العمل الوطني الديمقراطي.
في تلك الليلة ألقيت كلمات، حملت الوفاء من رفاق الدرب لأحد شهداء فترة السبعينات، الذي أودى انفجار بحياته، حينها قيل ـ رسميا ـ إنه كان يصنّع قنبلة فانفجرت به، وقيل شعبيا إنه جرت تصفيته، وان هناك من وشى به، وقصص أخرى كثيرة، بقي منها أن جهاز الأمن »ارتاح «من أحد مدبري الاعتصامات، ومثيري »القلاقل«، وخصوصا بقصة فراره الدراماتيكية من أمام مركز الشرطة بعدما وقع في قبضة الأمن بعد طول بحث ومعاناة.
كانت مقلتا بونفور تحدقان في الجمع بثبات وصرامة أكثر من تحديق الجمع فيه، كانتا تبحثان عن أمل جديد في من بقي من الرفقة، وفي من أتى من أجيال لاحقة، بعضهم سمع به، وبعضهم يتعرف إليه للمرة الأولى في تلك الليلة ربما.»الشهيد محمد بونفور «الذي ارتبط اسمه بالأهازيج الوطنية القديمة، وبأشعار تمجيد العمال والمناضلين، كان حاضرا بقوة بحضور نفر ممن رافقوه، وبحضور ابنتيه وقد ألقت إحداهما (بثينة) كلمة عن سيرة والدها فضغطت الصالة على نفسها كي لا تنفجر بكاء مع تهدج الصوت العفوي، فيما تسلمت (خولة) درعا تذكاريا من منظمي الحفل وسط التصفيق وقوفا تخليدا لذكرى والدها.

ندوة: الجمعيات توضح موقفها لمناقشة اولويات العمل السياسي

في الثالث من يوليو نظمت جمعية الوفاق لقاء الحوار الوطني بشأن أولويات العمل السياسي للمرحلة المقبلة بمشاركة شخصيات وطنية عديدة. وشهدت قاعة نداي العروبة نقاشات ساخنة من قبل شخصيات مستقلة ورؤساء الجمعيات السياسية ، والرموز. وكان في مقدمة هؤلاء رؤساء الجمعيات السياسية الست الداخلة في ميثاق التنسيق وهي جمعية العمل الوطني الديمقراطي وجمعية التجمع القومي الديمقراطي وجمعية الوسط العربي الاسلامي وجمعية المنبر الديمقراطي وجمعية العمل الاسلامي اضافة إلى جمعية الوفاق التي دعت للاجتماع. ،ودرس المشاركون في هذا اللقاء ثلاث أوراق تتعلق الأولى بتقييم أداء القوى السياسية المعارضة عرضها الناشط عبدالعزيز أبل، وناقشت الورقة الثانية أولويات العمل السياسي وقدمها نائب رئيس جمعية الوفاق حسن مشيمع، وعرضت جانبا من رؤية الجمعية لأولويات العمل السياسي. أما الورقة الثالثة فقد عرضتها المحامية جليلة السيد وناقشات أفاق التحرك. .. الرؤية والهدف

ونوقش في اللقاء تفعيل دور الجمعيات السياسية والناشطين في العمل السياسي بغية الخروج بمشتركات عملية سياسية تعمق الحلول لكثير من القضايا واهمها تلك المتعلقة بالمسألة الدستورية وقضايا التجنيس والبطالة،

وبعد إبداء الملاحظات الأولية حول أوراق العمل المقدمة تشكلت ثلاث مجموعات متخصصة تناولت كل مجموعة على حدة محوراً من المحاور الثلاثة المذكورة وبعد المداولات ومراجعة الإستخلاصات توافق المجتمعون على التوصيات التالية :

أولاً : اعتبار المسألة الدستورية أولوية وطنية ينبغي التحرك بشأنها انطلاقاً من مكتسبات دستور 1973م وضمن أطر ميثاق العمل الوطني وآفاقه والتزامات المسئولين .

ثانياً : تشكيل لجنة تحضيرية تضم الجمعيات السياسية الست وفعاليات أخرى بغرض وضع مسودة برنامج عمل وكذلك التحضير لعقد مؤتمر وطني لإقرار برنامج العمل المذكور واللازم لتفعيل التوصية الأولى أعلاه.

ملاحظات:

تلاحق الجمعيات السياسية والنقابات لعنة المكان والإمكانات في إقامة فعالياتهم وندواتهم وذلك بسبب الظروف التي تحيط بنوعية الموضوع المطروح في الندوة، أو بسبب تخوف بعض الجهات من الدخول في صراع مع الحكومة. فقد رفضت المؤسسة العامة للشباب والرياضة، وكذلك النادي الأهلي، استضافة ندوة يسعى إلى عقدها "التحالف السداسي" للجمعيات السياسية، تتناول مسألة التجنيس في البحرين وذلك في 16 يوليو/ تموز الجاري كما هو مقرر. وتوقع نائب رئيس جمعية الوفاق الوطني الإسلامية حسن مشيمع أن يحدث لندوة التجنيس ما حدث لـ "الوفاق" أثناء إقامتها مؤتمرها العام من "رفض تبني أية جهة إقامة المؤتمر على صالتها."

وعلى صعيد متصل، أكد أحد أعضاء نقابة العاملين في وزارة الكهرباء والماء توجههم إلى الكثير من الجهات التي تملك صالات يمكن إقامة المؤتمر فيها إلا أن معظمها رفضت ذلك بـ "حجة الإصلاحات أو غيرها"، كما ان إحدى الجمعيات التي رفضت إقامة المؤتمر في صالتها عللت الرفض بسبب "تعرضها لنوع من الضغوط

عودة الشيخ الجمري الى الوطن من رحلة العلاج

عاد الشيخ عبدالأمير الجمري مساء أمس السبت إلى أرض الوطن بعد غياب دام 14 شهرا كان يتلقى خلالها العلاج، وكان في مقدمة مستقبلي الشيخ الجمري كبار علماء البحرين يتقدمهم سيدجواد الوداعي والشيخ عيسى قاسم وسيدعبدالله الغريفي. واطمأن جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة وسمو رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة على صحة الشيخ الجمري باتصالات شخصية مباشرة مع العائلة وهنأوا بعودته من رحلته العلاجية. كما قام وزير الصحة خليل حسن بزيارة العائلة للاطمئنان على التسهيلات التي وفرتها وزارة الصحة لرعاية الشيخ الجمري.

ولم تكن عودة الشيخ كسابقتيها إذ كانت له عودتان في العامين95 - 99 استقبل فيهما استقبالين تاريخيين احتشد فيهما آلاف من الشعب البحريني ولم تكن ظروف العودة الثالثة التي عادها الشيخ أمس تسمح بهذا الحشد الكبير إذ حرص مكتبه على تعتيم موعد وصوله لنصائح طبية.

كان نزول الشيخ من سيارة الإسعاف يبعث على التأمل في تاريخه النضالي الطويل خصوصا عندما لوح بيده مذكرا بتلك التلويحات التي انحنت لها رقاب الآلاف من عاشقيه. وامتزجت دموع الفرح مع دموع الدعاء على وجنات علماء الدين ومن يحيطونهم من المستقبلين ولما طلبنا تصريحا من الغريفي سبقت قطرات الدمع قوله "أعجز عن التعبير عن هذه اللحظة "ومن ثم قال "عودة الشيخ هي عودة الأسد إلى عرينه."

ووصف الغريفي لحظات دخول الشيخ باللحظات المنتظرة طوال 14 شهرا، مؤملا عودة الشيخ إلى وضعه القيادي في الصفوف المتقدمة، مشيرا إلى حاجة الساحة إلى رجل مثله يقودها كما كان.

وتمنى الشيخ عيسى أحمد قاسم أن يكون في لقاء الشيخ الجمري "تباشير دور نشط يتناسب مع ما كان يتمتع به من دور سابق."

ووصف الشيخ قاسم الشيخ الجمري "بالعقلية الإصلاحية مشيدا بدوره التصحيحي الذي أخذ طموحات الشعب في الاعتبار."

وعلى الصعيد السياسي أثارت عودة الشيخ عبدالأمير الجمري إلى أرض الوطن ارتياحا كبيرا، وتمنى غالبيتهم أن يكون الشيخ الجمري قادرا على ممارسة دوره الوطني من جديد، باعتباره رمزا للنضال الوطني، مؤكدين في الوقت نفسه على دور الشيخ في نزع "الغلواء الطائفية "والإسهام في دعم الحركة الإصلاحية.

إلى ذلك، قال رئيس جمعية العمل الديمقراطي عبدالرحمن النعيمي: إن البلد كل البلد بمختلف أطيافها فرحة بعودة الشيخ الجمري، فالشيخ الجمري رمز للنضال الوطني، وقد استطاع تجميع جميع القوى السياسية والوطنية، من خلال "روح التسامح "التي يتمتع بها، ونتمنى أن يكون قادرا على الإسهام في دعم المسيرة الوطنية والإصلاحية من جديد. وأضاف: بعد الحركة الإصلاحية، كان هدف الشيخ الجمري دعم الوحدة الوطنية بين جميع الأطياف، لهذا كان اللقاء الذي جمع بينه وبين رئيس جمعية الإصلاح الشيخ عيسى بن محمد آل خليفة في جمعية الإصلاح دافعا قويا لتعزيز الوحدة الوطنية، وقد أصر الشيخ الجمري على وجود التيار الديمقراطي في ذلك اللقاء باعتباره طيفا وطنيا.

وأكد النعيمي أن الشيخ الجمري يحظى باحترام جميع أبناء الشعب، وإذا ما استطاع أن يعود الى دوره من جديد، سيكون له دور كبير في تخفيف الغلواء الطائفية، فهو يمتلك أفقا شرعيا واستراتيجيا في فهمه للساحة الوطنية، كما نتمنى

أن يكون أحمد الشملان أيضا على العطاء والمشاركة في الحياة السياسية باعتباره رمزا وطنيا لكل المواطنين.

أما رئيس جمعية الوسط العربي الإسلامي عبدالله الحويحي فذكر أن عودة الشيخ الجمري تعد عودة مباركة للبلد التي أحبها وضحى من أجلها، وشعب البحرين بكامله مبتهج وفرح بهذه العودة، ونتمنى له الشفاء الكامل لكي يعود لجميع الناس التي دعت له بالشفاء وانتظرت عودته، فقد كان في صحته قريبا من شعب البحرين بطائفتيه، وقلوب أهل البحرين كانت معه أثناء رحلة علاجه، مؤكدا أن الشيخ كان يعبر عن تطلعات شعب البحرين، وأنه كان أمينا في نقل رسالته ومطالبه.

ودعا الحويحي الناس إلى تخفيف الأعباء عن كاهل الشيخ الجمري، منبها إلى أن شعب البحرين سيكون مدركا لوضعه الصحي، ولن يحمله فوق طاقته، متمنيا في الوقت نفسه أن يستمر دور الشيخ الجمري في التقريب بين الطائفتين الكريمتين كما فعلها في زيارته لجمعية الإصلاح.

من جانبه، عبر رئيس جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي حسن مدن عن سعادته بعودة الشيخ الجمري إلى أهله ووطنه وشعبه، موضحا أن وجوده سيشكل دافعا معنويا كبيرا لنا جميعا في عملنا من أجل ترسيخ التحول الديمقراطي في البلاد، وتقوية الصف الوطني وتوحيد صفوفه.

وأكد مدن أن وجود الشيخ الجمري بين شعبه وعلى أرض وطنه بعد عودته سالما من رحلته العلاجية ستترك أبلغ الآثار في عملنا المشترك على طريق تعميق الإصلاحات وبلوغها أهدافها، وتحقيق التوافق الوطني.

أما نائب رئيس جمعية الوفاق حسن المشيمع وهو أحد أصحاب المبادرة، ورفقاء الشيخ في فترة التسعينات، فعبر عن إحساسه بالسعادة الكبيرة لتماثل الشيخ الجمري للشفاء، مبينا أن هذا الإحساس خامره منذ زيارته الأخيرة له في الرياض، وقد وضح التحسن في صحة الشيخ الجمري، وقدرته على الاستماع إلى جلسائه والحديث معهم، وزاد من غبطتنا وسرورنا رجوعه الميمون الى البحرين، ونتمنى له أن يمارس دوره بفعالية كما كان.

أحرار البحرين: لا مجال للتراخي امام جريمة التغيير الديمغرافي

الحضور الجماهيري الواسع الذي شهدته ندوة التجنيس الاسبوع الماضي بداية طيبة لوعي عملي مطلوب ليس لوقف جريمة الابادة الثقافية فحسب، بل لعكسها واقتلاعها تماما. فكما يبدو من التطورات التي حصلت في العامين الماضيين فالارجح ان الجريمة قد اكتملت وان القائمين عليها يشعرون الآن بالثقة الكاملة بنجاحها. وبالتالي فالمطالبة بوقفها لا يكفي لانها حققت اهدافها، وبالتالي فقد تتوقف تحت الضغط ولكن بدون جدوى. فهوية البلاد الثقافية والدينية والحضارية قد تغيرت على ايدي الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الذي فعل ما لم يفعله أسلافه. فلم يكتف بتعليق العمل ببعض مواد الدستور، كما فعل عمله وابوه، بل ألغى الدستور جملة وتفصيلا، ولم يكتف بفرض ما يهدف اليه من تغيير جوهري بالقوة، بل سعى لاستحصال موافقة شعبية على ذلك بأساليب اعتمدت التضليل والتشويش والوعود الكاذبة، ولم يكتف بمجلس الشورى المعين الذي كان وجوده اكثر تشويها للحكم من عدمه، بل فرض على الشعب المشاركة في تشكيل ذلك المجلس بانتخاب نصف اعضائه واستغل ذلك لاظهاره كممارسة ديمقراطية، مع ان هذا المجلس لا يختلف عن سابقه. ولم يكتف باتباع نهج ابيه في سياسة المجالس المفتوحة كبديل عن الممارسة الديمقراطية، بل شرع نهج المكرمات بديلا لحكم القانون، واستوعب بذلك الاسلوب قطاعا من المعارضة التي اصبحت اما مدجنة او مجمدة او تلاشت تماما. ولتكريس ذلك "الاصلاح" شرع منذ استلامه الكرسي مبدأ تغيير التركيبة السكانية، وفعلها علنا، وامام مرآى العالم ومسمعه. وصاغ دستوره الذي فرضه على الشعب ليشرع ازدواجية الجنسية للمستوطنين الجدد، واصدر العام الماضي مرسوما ملكيا بتجنيس مواطني الخليج البالغ عددهم قرابة العشرين مليونا. فعل الشيخ حمد كل ذلك، هذه حقائق لا مجال للتشكيك في وجودها، وما اكده الفيلم الوثائقي الذي عرض في ندوة التجنيس والذي تم اعداده بامكانات متواضعة جدا، يؤكد خطورة الجريمة التي لم تحدث في البلاد منذ ان دخلت الاسلام في السنوات الاولى لرسالة النبي عليه افضل الصلاة والسلام. امام هذه الحقائق، وفي ضوء ما حققته ندوة التجنيس من وعي وغضب جماهيريين، ما العمل؟

لقد طرح في هذا الصدد عدد من الاقتراحات، ولكنها جميعا تفتقر الى القناعة الراسخة بخطورة الوضع، تلك القناعة هي التي تدفع للعمل الجاد لمواجهة المشكلة. فحتى الآن لم يترسخ الشعور بانها جريمة، ولم تصبح عنوانا لمرحلة كفاح تتجاوز في ابعادها وخطورتها ما حدث خلال الحقبة السوداء, ولم تحدث نقلة نوعية في التفكير السياسي لدى المعارضة تكرس المفاصلة بين شعب البحرين وعائلة آل خليفة التي ارتكبت تلك الجريمة التي لا تقل في آثارها عن جرائم التطهير العرقي في يوغوسلافيا ورواندا. وان اختلفت عنها في الاسلوب. وفي ذلك يكمن خطورتها. فالتطهير العرقي في البلدين المذكورين تم بمجازر دفعت المجتمع الدولي للتدخل ووقف الجريمة. ولكن جريمة التطهير العرقي والثقافي في البحرين تحدث تحت التخدير، بدون استعمال المباضع وبدون التصفية الجسدية الجماعية، ولذلك لا تثير احدا. ولذلك فهي مضمونة النتيجة، على عكس ما حدث في البلدين. ولذلك فمن الصعب جذب نظر العالم الى هذه الجريمة بدون ان يكون هناك قرار لدى قيادت المعارضة والرموز الدينية والاجتماعية بضرورة التحرك الشامل لمواجهتها ليس بهدف وقفها فحسب، بل، كما ذكرنا، لاقتلاعها وازالة آثارها تماما. وثمة ملاحظات في هذا المجال:

اولا: ان مطالبة العائلة الحاكمة بوقفها امر لن يتحقق، لان التغيير الديمغرافي قرار استراتيجي لها، ولن تتنازل عنه الا تحت الضغط الدولي والشعبي. ولا جدوى من هذه المطالبة التي تميع الموقف وتضطر من يقوم بها لشيء من المداهنة والمسايرة اللتين تؤثران سلبا على جوهر النضال المطلوب.

ثانيا: ما لم تعتبر هذه العملية جريمة انسانية وتوصف بهذه الصفة في خطاب المعارضة بدون مجاملة فسوف تظل شأنا داخليا محدودا شأنها شأن القضايا الصغيرة التي انشغلنا بها لتقديم تفسير بريء للجريمة مثل "التوزيع غير العادل للدوائر الانتخابية". انها جريمة على مستوى دولي يجب التصدي لها بدون لف او دوران، والاستعداد لكل تبعاتها.

ثالثا: انها تتجاوز في خطورتها المشكلة الدستورية، فهي قضية وجود لا حقوق. فالمواطن البحريني المسلم (سنيا كان ام شيعيا) مهدد في وجوده وهويته بهذه الجريمة، وبالتالي فهي اخطر كثيرا من تعليق العمل بالدستور وحتى الغاء الدستور التعاقدي، لان الدساتير تأتي وتذهب، وكذلك القوانين، اما التغيير الديمغرافي فيحدث مرة واحدة ولا يمكن تغييره في المستقبل المنظور

رابعا: انها لا تختلف في جوهرها عما مارسه اليهود في فلسطين. نقول هذه الحقيقة ونعلم انها سوف تثير البعض، ولكنها هي الحقيقة. فليس هناك بلد عربي آخر قامت حكومته بتغيير تركيبتها السكانية سوى نظام صدام حسين في الثمانينات، وشاءت الاقدار ان تؤدي تراجعاته في الحرب الى فشل تلك الخطة. ويؤخذ على الكويت رفضها تجنيس مواطنيها الذين حرموا من الجنسية عقودا من الزمن، وليس استقدامها مواطنين من الخارج كما تفعل العائلة الخليفية في البحرين. والآن وبعد مرور اكثر من نصف قرن على جريمة التغيير السكاني في فلسطين، هل يمكن عكس تلك العملية؟ وهل بالامكان اعادة صفة الاغلبية للفلسطينيين بعد توطين اليهود من اصقاع العالم؟

خامسا: بعد انتهاء جريمة التغيير السكاني، قد تسمح العائلة الخليفية باعادة العمل بالدستور التعاقدي، وقد يقوم نظام أقل استبدادا، ولكن هل سيكون ذلك مجديا اذا اصبح البحرينيون الاصليون (سنة وشيعة) أقلية في بلادهم؟ فماذا يجدي وجود بضعة فلسطينيين في الكنيست الاسرائيلي بعد ان اصبح الفلسطينيون أقلية في ارضهم؟ وماذا يستطيع عزمي بشارة وزملاؤه الفلسطينيون الاعضاء بالكنيست عمله على صعيد تحرير الارض من الاحتلال؟ فهناك ممارسة ديمقراطية في الاراضي المحتلة، ولكنها ديمقراطية تصب لصالح الاغلبية اليهودية ولا تفيد السكان الفلسطينيين الاصليين. فماذا سيجدي شعب البحرين لو تحققت اهدافه الدستورية بعد ان يتم تغيير التركيبة السكانية؟

سادسا: ماذا تعني سياسة التغيير الديمغرافي والتوطين التي تمارسها العائلة الخليفية؟ هل يعكس ذلك حبا لشعب البحرين ام عداء له؟ يصعب ان يدعي احد بان تلك الجريمة تعكس حب العائلة الخليفية لأبناء البحرين، وبالتالي فهي تعكس عداء تاريخيا ينعكس الأن في مشروع جهنمي يتعارض مع القوانين الدولية ويتم فرضه بالقوة تارة والتخدير تارة اخرى والتضليل والتشويش ثالثة. انه تعبير عن عداء لا يتغير، وبالتالي فهي يواجه ذلك العداء بلغة الاحترام والتقدير؟ ان مجاملة مرتكبي تلك الجريمة والصمت على ما يفعلون خيانة للأرض والثقافة والهوية والتاريخ والانتماء.

سابعا: من الذي يمارس جريمة التغيير الديمغرافي؟ اهو العائلة الخليفية ام الحكومة؟ وهل اتخذ قرار التجنيس السياسي في اجتماعات مجلس الوزراء؟ وهل الوزراء البحرينيون (من غير الخليفيين) موافقون على ذلك؟ ان من المؤكد ان التغيير السكاني قرار اتخذته العائلة الخليفية وليس الحكومة، وبالتالي فما الجدوى من مخاطبة الحكومة ومطالبتها بوقف جريمة التجنيس؟ فهل الوزراء البحرينيون قادرون على التصدي لرئيس الوزراء، زعيم الحقبة السوداء والمسؤول المباشر عن ملف التعذيب، ومطالبته بوقف جريمة التغيير الديمغرافي؟ اذا لم يكن ذلك واردا فلا داعي لان نضلل انفسنا وغيرنا بمخاطبة الحكومة، بل علينا ان نشير بالبنان وبوضوح وبدون مجاملة او مداهنة او مسايرة للعائلة الخليفية واتهامها بشكل مباشر بالتخطيط لتلك الجريمة وتنفيذها.

ثامنا: مطلوب من المواطنين جميعا، استيعاب حقيقة مهمة وهي ان ما يتوفر الآن من مساحة صغيرة لحرية التعبير (خارج وسائل الاعلام الرسمية) انما هو ثمن صغير تدفعه العائلة الخليفية لتمرير مشروعها التخريبي، ويجب ان لا يشوش على حقيقة اخرى تؤكدها الوقائع مفادها ان ما تشهده البلاد منذ تولي الشيخ حمد السلطة يعتبر تحولا خطيرا لم يحدث مثله من قبل، ويتم في اجواء التخدير المتواصلة التي بلغت مدى لا يطاق، بحيث اصبح التصدي للخطط الخليفية التخريبية ممنوعا ليس من قبل جهاز التعذيب الذي يديره المعذب المعروف، عبد ا لعزيز عطية الله آل خليفة، بل حتى من جهات وشخصيات يتوقع منها ان تتصدر مقاومة ذلك التخريب. والحديث عن "المكتسبات" يجب ان لا يشوش على ضرورة التعبئة الشعبية الكاملة، وبشتى الوسائل السلمية المشروعة، لوقف تلك الجريمة، ومواجهة صفة العداء الخليفي لشعب البحرين بموقف صلب لا يعرف الخنوع او الاستسلام او "الاستغشام" او "الاستحمار". اما وسائل التصدي لهذه الجريمة، فسوف نتداوله بعون الله، في البيان القادم انشاء الله

حركة احرار البحرين الاسلامية

23 يوليو 2003

الاستاذ حسن مشيمع يتحدث عن التجنيس وانعكاساته

القى الاستاذ حسن مشيمع ليلة الجمعة 10 يوليو كلمة بمسجد الانوار في الديه، جاء فيها ما يلي:
ليس هناك اختلاف ان مسئلة التجنيس خطيرة جدا ولها سلبيات تنعكس على المواطنيين منها
1- في مجال الخمات الصحية تجد ان المستشفيات تغص بكثير من هولاء المتجنسين.
2- في المجال التعليمي نفس العملية (فيما يتعلق بالبعثات والدراسات.
هناك احصائية أتت لنا من واحد عمل إحصائية لمدرسة واحدة (حسب كل التلاميذ المجنسين في المدرسة حيث وجدهم انهم خمسه في المئة (5 %) مع عدد الطلاب في المدرسة
3- في مجال السكن والإسكان هناك مواطنيين ينتظرون سنين حتى يحصلون على السكن لكن نجد ان المجنس له الأولوية في الحصول على السكن .
4- في مجال التوظيف الغريب ان في البحرين الذي يحصل على الجنسية يمكن ان يعمل في الداخلية والدفاع ولكم المواطن يحرم من ذلك .
امس في الجريدة كلام ان دولة الإمارات تجنس البحراني. نعم انها ارقام صغيرة وان الامارات لم تعلن ان اي واحد من الخليج يحب أن يأخذ الجنسية يتفضل. ثم ان في الامارات معظمهم صار له عشرون او 25 سنة عايش في الامارات فله الحق ان يحصل على الجنسية.
ولكن اخطر مايحدث في عملية التجنيس أن يستغفل هذا الشعب يعتبرونه انسان ساذج لا يفهم ، امس في مقابلة بين اللجنة و الداخلية تعال اقراء كل الجلسة نقلوا فقط ماقالته الداخلية.
هناك محاولة تعمد إخفاء حقائق عن الشعب بمعنى آخر استهبال قص على الذقون.
العملية خطيرة جدا ماذا نفعل ؟
يجب ان نتحرك
نحن ضد الفوضى المتعمدة فوضى مدبرة ومقننة.
- ماهي مسئوليتنا ؟
هناك ندوة ستعدق لجميع المواطنين. ليس هناك مبرر لاي انسان يعرف بالندوة ان يقول: انا متردد. هذا كلام غير مسؤول.
اقول هذه الندوة تعتمد على شئيين مهمين جدا
1- العرض
2- الحضور
مسئلة الحضور شيء مهم جدا، ورقم الحضور مهم، فهي رسالة.
الحضور المكثف موقف بمعنى ان تقول انك تدعم هذا النشاط ،
- لن يحترمنا احد ولن يقبل بحوار اذا كان الحضور قليلا. اما اذا كان الحضور بالالآف حتما ستكون الرسالة بالغة وواضحة في الداخل وعلى مستوى الاعلام الخارجي، لأن هذا الشيء ملفت وايضا سوف تهتم المنظمات الحقوقية بما يقال وستعمل للضغط على من يعنيهم الامر لتغيير مواقفهم وسياساتهم.
وهي رسالة للداخل أن الشعب لم يمت وانه واع، وليس ساذجا
الحضور معناه الرفض رسالة واضحة
- اؤكد ان الموضوع بيدكم أن تقرروه هذا موقف شعب (الشعب يقبل أو يرفض) .

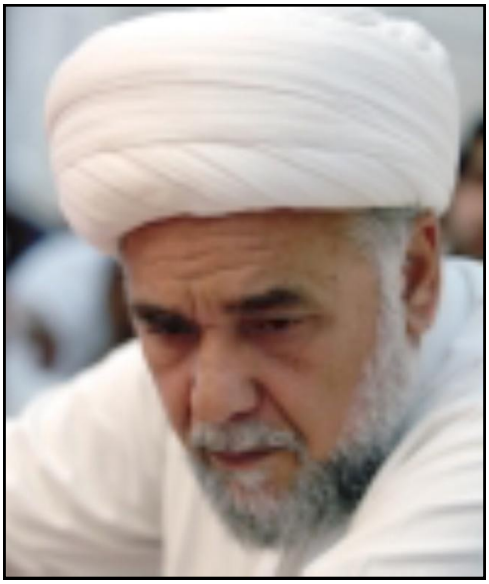

شعبٌ صابرٌ وحاكمٌ غادرٌ

هذا الطينُ أصيلٌ من تربة أهل الدارِ
فلماذا يغرُسً فيه الفلاحُ غريبَ الاشجارِ
هذا الحُبُّ نقيٌ كزلال مياه عذاري
فلماذا الحقدُ الاسود من بيت الأشرار؟
ولماذا الإجهاز على شعب الأخيار؟
هذا الشعب وفيٌّ لدماء الشهداء الجاري
فلماذا يُمنع من عشق شهيد مغوار؟
ولماذا يقتل هذا الطاغوتُ جمال الأفكار؟

يا مطربة الحي، أتدرين ترانيم الأحرار؟
هل تسمع أذنُكِ ما تحكي أسرابُ الأطيار
هل مسّت روحَك يوما نفحاتُ الأخيار؟
في الليل الدامس صك مسامعَنا سرُّ الأسرار
قيل لنا ان الدستورَ سيلغيه كبيرُ الفجّار
فالحاكم لا يحتاج لدعم من فقراء او تجار
لا يحتاج لشعب البحرين ولا من في الدار
شرعية حاكمنا تأتي من خارجها، يا للعار
ولديه "التجنيس" بديلا عن أهل الدار
جياء بمن في أقصى الأرض لدعم الأشرار

انا لا نخشى كيد الطاغي، بل غضب الجبار
لن نسكت والظلم يحاصرنا من كل الفجار
لن نرضى أبدا بالذل ولا بالنار ولا الكفار
إني آمنت برب الناس ورب الجنة والنار
أمضي معتصما بالله الخالق ربِّ الأطيار
لأحرر أرضي وأذود عن القاصي والجار

خذ يا وطني عهدًا يا خيرَ الأقطار
ان لا أسمح للمحتل بان يسلبني داري
أو أسقي غير أوالٍ من عين عذاري
مهلا مهلا، أعداؤك يا وطني في النار
ومحبوك سيأتون لأرضك زحف الثوار
أما أهلوك فبالنصر سيأتونك والثار

واجهوا التجنيس السياسي

البقية من صفحة 1

وها هم المجنسون يتحدون ابناء البحرين ان يستطيعوا سحب جنسياتهم، ويطالبوا باشراكهم في ادارة البلاد، وقد تكون هذه الاشارات قليلة وخجولة في الوقت الحاضر، لكنها سوف تكبر وتصبح اكثر تعقيدا بمرور الوقت.
ولمواجهة هذه الجريمة نقترح ما يلي:
1-اعتبار التجنيس السياسي جريمة كبرى ضد البلاد والشعب، تهدف لتحقيق اغراض سياسية للعائلة الحاكمة على مصلحة ابناء البحرين، والتعامل معها على هذا الاساس. فهي تفوق في خطرها وآثارها الاستراتيجيى تعليق العمل بدستور البلاد الشرعي قبل 28 عاما، وفرض دستور الملك العام الماضي.
2-مخاطبة المنظمات الدولية ذات الصلة واطلاعها على حقيقة هذه الخطة الخبيثة، ومطالبتها التدخل الفوري لوقفها.
3-مطالبة الامم المتحدة بالتدخل لوقف الابادة الثقافية لشعب البحرين، وعدم التهاون او الاسترخاء.
4- مطالبة الشيخ حمد بالغاء مرسومه المشؤوم الذي قنن هذه الجريمة فورا، وتكثيف الحديث حوله في المحافل والجمعيات والمساجد، واعتباره جريمة كبرى لا يجوز السكوت عنها.
5- اعتبار التجنيس السياسي لاغيا، ورفض الاعتراف بمواطنة المجنسين، مع احترام حقوقهم الاخرى اذا كانوا من العاملين في القطاعين العام والخاص، ومطالبة هؤلاء المجنسين سياسيا مغادرة البلاد.
6- تحذير المستوطنين والمجنسين سياسيا من المشاركة في الجريمة بقبول التجنيس.
7-تغيير لغة الخطاب الذي تستعمله قوى الشعب في التصدي لهذه الجريمة، وتكريس المصطلحات التي تعكس الواقع مثل: المستوطنين، المستوطنات، التجنيس السياسي، ومطالبة الحكومة بوقف بناء المستوطنات، والتحدث بلغة صريحة مع العائلة الحاكمة، وتحذيرها من مغبة استمرارها في هذه الجريمة.
8-تكريس مبدأ المقاطعة الشاملة للمستوطنين، ومع احترام حقوقهم الاساسية، يجدر تحذيرهم من الانعكاسات السلبية على اوضاعهم عموما.
9- رصد الجريمة بالارقام والحقائق، واعداد ملفات لكل من يثبت تجنيسه سياسيا، وحث ضيوف البلاد على عدم الانخراط في المشروع السلطوي وتحذيرهم من مغبة التعاون مع العائلة الخليفية في مخططها الاجرامي.
10- الاستمرار في المطالبة بدستور البلاد التعاقدي الشرعي الذي يمنع ازدواجية الجنسية.